البيئة الاجتماعية والثقافية ورهانات بناء و تطوير مجتمع المعرفة

د : رحاب مختار
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم علم الاجتماع
جامعة المسيلة

Abstract

one of the main characteristics of the knowledge society is to create knowledge and be concerned in the consistence in its production , and then to poste it on a broader level , and focus on its employing and use with skill and efficiency of minutes in all areas of community activity such as economics , politics, and sociology , and the lives of individuals in general, and within the knowledge society characterized by schemes and programs the different types, with differing bodies responsible for implementation, ensuring the upgrade and ensure the sustainable development of the individual and society .

The characterization aforementioned stems from an evolving environment within the communities that have made strides in the field of knowledge and scientific research, democracy and justice , citizenship , governance , sustainability and access to the knowledge society , but the question which arises is: what is the appropriate environment for the establishment of a knowledge society .?

الملخص:

إن من أبرز الخصائص الرئيسية لمجتمع المعرفة هو ابتكار المعرفة والحرص على الديمومة في إنتاجها، ثم نشرها على مستوى أوسع، والتركيز على توظيفها واستخدامها بمهارة وكفاءة دقيقة في جميع مجالات النشاط المجتمعي كالاقتصاد، والسياسة، والاجتماع، وحياة الأفراد عموما، وضمن مجتمع المعرفة تمتاز المخططات والبرامج على مختلف أنواعها، مع تباين الهيئات المسؤولة على تنفيذها، بالحرص على ضمان الترقية والتنمية المستدامة للفرد والمجتمع.

إن التوصيف السالف الذكر نابع من بيئة متطورة ضمن المجتمعات التي قطعت أشواطا في مجال المعرفة والبحث العلمي، والديموقراطية والعدالة، والمواطنة والحكامة، والاستدامة وصولا إلى مجتمع المعرفة، ولكن السؤال الذي يطرح ما هي البيئة المناسبة لإقامة مجتمع المعرفة.؟

مقـدمة:

إن الاهتمام بالمعرفة ليس بالظاهرة الحديثة أو المعاصرة، فقد عمد الإنسان منذ أزمان سحيقة ماضية إلى جمع المعطيات والمعلومات والمعرف بطرق بسيطة مختلفة، خصوصا ما تعلق منها بالمحيط الطبيعي الذي يعيش فيه، وظلت وتيرة الاهتمام بالمعارف وتطويرها قائمة في مجالات عدة لتصبح فيما بعد خبرات يستفاد منها في تطوير وتنمية جوانب الحياة المجتمعية لصالح الفرد والمجتمع.

وكانت الحاجة إلى المعرفة في تزايد مستمر من حضارة إلى حضارة أخرى عبر المعمورة كافة، سيما ما كان يحدث لدى حضارة ما في فترة زمنية ما من جراء توظيف المعارف في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فيؤدي إلى حدوث نقلات هامة في حياة الأفراد والمجتمعات لا سيما في الجوانب التكنولوجية منها على اختلاف مستوياتها.

وازدادت الحاجة إلى المعرفة بشكل كبير بعد الثورة الصناعية، ثم ما تلاها من تطورات واكتشافات، والتي كانت في مجملها متسارعة جدا، كاختراع الكهرباء ثم الكمبيوتر إلى التطورات الهائلة في وسائل الاتصال.

وتحديدا في عقد التسعينيات من القرن الماضي، وما شهده من اختراعات وابتكارات، وظهور العديد من الأيديولوجيات والترويج للكثير من المصطلحات والفلسفات، وكان على رأس هذه الترويجات ما اصطلح على تسميته ب"العولمة" وفي نفس هذه الفترة طفا إلى سطح الاتصال اليومي ، والتداول المصطلحي العديد من المسميات منها:"مجتمع المعومات"،"ما بعد الحداثة"،"ما بعد المجتمع الصناعي"،" مجتمع الاستهلاك"،"مجتمع المعرفة"... وفي ظل هذا أصبح للأفكار والمعارف والمعلومات أثر كبير في حياتنا المعاصرة.

الإشكالية:

لقد تفطنت العديد من البلدان المتقدمة خصوصا في عقود السبعينيات من القرن الماضي، إلى أن الاستثمار الحقيقي ليس في استخدام وتنشيط رؤوس الأموال لتحقيق التنمية المادية، وإنما بدا لهم أن الاستثمار الجوهري والحقيقي هو تربية الإنسان، وجعله أساس مشاريع التنمية، وتوظيف رؤوس الأموال لتحقيق التنمية البشرية لا يقارن أو يوازى بالعائد الاقتصادي والاجتماعي، وفي وقتنا الحاضر اعتمدت الثورة المعلوماتية على قاعدة جوهرية قوامها الاهتمام بتربية الإنسان والاهتمام بتنميته، فهو عماد أي إقلاع حضاري في وقتنا الراهن.

فبعدما كان الرأس المال المادي فيما سبق هو المنطلق والشرط الأساس لصناعة وتحقيق الثروات، أصبح الحال في العقود الأخيرة مختلف كليا، فأصبح الاعتماد على المعرفة فظهر ما يسمى بالاقتصاد المعرفي، وأصبحت الفكرة والاختراع أهم بكثير من الأمور المادية الثمينة، وصارت المجتمعات تتوق إلى بلوغ ما يسمى ببناء مجتمع المعرفة يقوم على ترسيخ ودعم الحريات، وصناعة المعارف وتدفقها، وتوظيفها في الوقت المناسب بما يحقق الاحتياجات المادية والمعنوية للإنسان، مجتمع معرفة يقوم على تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وهي إحدى المؤشرات التي يقاس بها التطور والتقدم الحاصل.ففي مجتمعات المعرفة تشكل هذه الأخيرة الأساس والقاعدة والمنطلق لكل أنشطة المجتمع المختلفة سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية.

وفي وقتنا المعاصر من جراء التطور الحاصل ظهر إلى واقع التداول اليومي مجموعة من المصطلحات من مثل المعلوماتية informatics والجودة الشاملة Management,TQM Total Quality، ومجتمع المعرفة Knowledge society، وما بعد المعرفة Metacognitive وغيرها من المفاهيم التي خرجت من رحم الجامعات المتطورة في العالم، الأمر الذي أدى إلى ظهور أنظمة تعليمية متطورة تستمد قوتها من هذه المقومات في التعليم.[1]

وإذا نظرنا بإطلالة سريعة متفحصين الأدوار التي كانت تؤديها الجامعة عبر العديد من الحقب والأزمان نجد أن رسالتها تحتوي عناصر ثابتة وأخرى متطورة ومتغيرة من زمن لآخر، فقد كان ولا يزال أن الجامعة تقوم بدور التعليم والتنوير، والمساهمة في إعداد الفرد وتطوير المجتمع، من خلال ما تصنعه من أفكار وترسيه من خطط، وفي وقتنا الحاضر لا تزال الجامعات في البلدان المتطورة تساهم بفعالية في مخططات التنمية بشتى أنواعها وعلى جميع الأصعدة، كما تسهم في تشكيل وتطوير المعارف من جراء ما تحوزه من إمكانيات مادية وبشرية، خصوصا الكفاءات الأكاديمية والإدارية ومناهج ومقررات علمية متطورة، مما انعكس إيجابا على الابتكارات والاختراعات والتطوير العلمي والإنتاجي، مما زاد من وتيرة التنمية، وهو عكس ما نراه في الجامعات بالبلدان المتخلفة فجامعاتها تقيم وتقوم بمعايير قياس تطورها وأدائها

قائم على زيادة أعداد الطلاب والمدرسين، وإقامة وإحصاء عدد المباني والقاعات دون التركيز على الرسالة الجوهرية للجامعة ورسالتها العلمية والحضارية خدمة للإنسانية ناهيك عن المجتمع المحلي الوطني.

حيث أشار تقرير دولي صدر في باريس عام 1996 عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " Organization for Economic cooperation And Development" أن أكثر من نصف الإنتاج في الدول المتقدمة خلال السنوات الماضية القريبة اعتمد على الاقتصاد المعرفي "Knowledge Based Economy" أي الاقتصاد المعتمد على العامل الإنساني المسيطر والمستخدم لتكنولوجيا المعلومات.[2]

وقد أصبح في وقتنا المعاصر أن من وظائف الجامعة هي المساهمة الفاعلة في بناء مجتمع المعرفة من خلال اختراع وتوليد المعلومات والمعارف النافعة ونشرها عبر الوسائط الاتصالية التكنولوجية الحديثة وهذا ما يؤكد أن الدخول إلى مجتمع المعرفة يكون عبر بوابة مؤسسة الجامعة.

لقد كان لظهور أنماط ونماذج جديدة من التعليم كالتعليم الالكتروني، والتعليم عن بعد، والتعليم المفتوح، والتعليم المتعدد الوسائط القائم على المصادر التكنولوجية والالكترونية منها بالخصوص كالانترنت والحاسوب والبث الرقمي والفضائي.كل هذا أدى إلى إحداث تغييرات هائلة في بنى المجتمعات التقليدية على المستوى الثقافي خصوصا ما تعلق منه بوسائل وعمليات الاتصال، إضافة إلى التغيير الحاصل على مستوى البنية الاقتصادية مما أدى في ظل هذه الظروف إلى استخدام أوسع للوسائط التكنولوجية الحديثة، وعلى رأسها شبكة الأنترنت.

والجامعة كمؤسسة اجتماعية وثقافية وتربوية لم تكن بمعزل عن هذه التغيرات مما أدى بالقائمين عليها إلى ضرورة إعادة النظر في طرائق العمل سواء ما تعلق بالتكوين وإعداد الفرد أو من ناحية البحث العلمي، أو في المجال الإداري، أو في تحديث مراكز المعلومات ورقمنة المكتبات.

وبلا شك أن بناء مجتمع المعرفة يخضع للعديد من العوامل، منها الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية، فطبيعة هذه العوامل تعمل وتتدخل في نوعية البنية التحتية لقيام مجتمع يمتلك القدرة على توليد المعرفة وتوزيعها واستخدامها بكفاءة وجودة عالية تمكن من تحقيق الازدهار، ذلك أن إنتاج المعارف والقدرة على توظيفها والاستفادة منها يؤدي إلى مزيدا من الحريات وتحقيق الرفاهية للإنسان.

السؤال المطروح: ما هي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمكنها أن تشكل بنى تحتية فاعلة لضمان بناء مجتمع المعرفة؟

تعريف مجتمع المعرفة:

هو ذلك المجتمع الذي يعتمد على حسن استعمال المعرفة في إدارة شؤونه، وتسطير السياسات الرشيدة، واتخاذ القرارات الصائبة والسليمة، ويعمل على إنتاج المعلومات لاستشراف المستقبل، ويستخدم مجتمع المعرفة المعارف كثروة وذلك من خلال استخدام موارده البشرية المكونة والمدربة كأساس للتنمية الشاملة.

وبالتالي يمكننا القول أن مجتمع المعرفة يرتبط فيه الاقتصاد والمعرفة ببعضهما بعضا، حيث تمثل المعرفة ثروة اقتصادية، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة، هذا الأخير يحتل مكانا معتبرا ضمن مجتمع المعرفة، وهذا الأمر يؤكد ضرورة الاهتمام بالفرد وإعداده والعناية به باعتباره المورد الأساسي للمعرفة، ومن ثم يشكل مجتمع المعرفة فرصة عظيمة ونقلة نوعية للاهتمام بالعنصر البشري باعتباره يشكل المورد الأساسي للمعرفة، والمعرفة تشكل أساس السلطة والكسب والجاه وبالتالي فمجتمع المعرفة لا يعتمد على الموارد الطبيعية، وإنما يعتمد على العقول المفكرة التي تسهم في إنتاج المعرفة وتحويلها إلى قوة اقتصادية لتحقيق الرقي.[3]

لقد أصبحت المعرفة بمثابة حجر الزاوية في حدوث التنمية الإنسانية، والآلية الضامنة لبناء القدرات البشرية، وإرادة التخلص من شتى أصناف الحرمان المادي والمعنوي داخل المجتمع، تمهيدا للوصول إلى بناء مجتمع يسوده العدل والكفاية، مجتمع يوصف بالتقدم والازدهار، و أصدق من يعكسه هو مجتمع المعرفة.

وبالتالي تبين أن المعادلة الاقتصادية الجديدة لا تعتمد أساسا على وفرة الموارد الطبيعية ولا على وفرة الموارد المالية، بل على المعرفة والكفاءات والمهارات، أي على العلم والابتكار والتجديد.[4]

وكان قد ظهر مصطلح العالم المتشابك منذ سنوات قليلة في المنتدى الاقتصادي العالمي في بلدة دافوس السويسرية، حيث كان شعار المؤتمر "Building the Network society"، وبلا شك أن البوابة الرئيسية للولوج إلى هذا العالم هو ثورة الاتصالات يمكننا مقرنتها مع فارق المقارنة بالثورة الصناعية في القرن التاسع عشر.

إن مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذى يقوم في نموه وتطوره بصفة أساسية على المعلومات والحاسبات الآلية، وشبكات الاتصال، أي أنه يعتمد على ما يسميه البعض بالتقنية الفكرية، تلك التى تضم سلعاً وخدمات جديدة مع التزايد المستمر للقوة العاملة المعلوماتية التى تقوم بإنتاج وتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع وتسويق هذه السلع والخدمات[5]

وانطلاقا مما سبق ندرك أن مجتمع المعرفة يستوجب توفر إمكانيات كبيرة وقدرات فائقة تعمل على تكوين الأفراد وإعدادهم لمسايرة ركب مجتمع المعرفة، وهذا الإعداد بلا شك يرتكز في أساسه على طبيعة النظم التعليمية السائدة في المجتمع، إضافة إلى طبيعة الهياكل المادية والتكنولوجية والبيداغوجية المتوفرة، ذلك أن مجتمع المعرفة يتطلب نظام تعليم معاصر يقوم على أساس تكنولوجيا المعرفة، والعقول المبدعة التي تمارس الإبداع والابتكار ولا تقف عند حدود النقل والتخزين.

خصائص مجتمع المعرفة:

تتميز مجتمعات المعرفة بكون المعرفة تشكل أهم المكونات التي يتضمنها أي عمل أو نشاط، وخاصة فيما يتصل بالاقتصاد والمجتمع والثقافة، وكافة الأنشطة الإنسانية الأخرى التي أصبحت معتمدة على توافر كم كبير من المعرفة والمعلومات، ويتسم مجتمع المعرفة أو اقتصاد المعرفة بكون المعرفة لديه من أهم المنتجات أو المواد الخام. وليست مجتمعات المعرفة أمرا حديثا، فإنه على سبيل المثال كان الصيادون يتقاسمون المعرفة منذ زمن بعيد بشأن التنبؤ بالطقس وذلك في إطار المجتمعات المحلية التي يعيشون بها، ويتم إضافة المزيد باستمرار إلى هذه المعرفة التي تعد جزءا من رأس مال هذه المجتمعات. الأمر الذي جد حديثا هو أنه:

- بفضل التكنولوجيات الحديثة، لم يعد ضروريا التقيد بالتواجد في نفس المكان الجغرافي، كما أصبحت المعرفة آلية تضمن الحقوق الفردية والجماعية، وتحدد المسؤوليات كذلك، حيث وفرت نظم المعلومات توسيع النظام التعليمي.
- تسمح التكنولوجيا المتاحة حاليا المزيد والمزيد من الإمكانيات لتقاسم المعرفة وحفظها واستعادتها
- أصبحت المعرفة من أهم مكونات رأس المال في العصر الحالي، وأصبح تقدم أي مجتمع مرتبطا أساسا بالقدرة على استخدامها.
- من خصائص مجتمع المعرفة هو حرية ومجانية المعرفة، فالحرية بالطبيعة وتأكيد المجانية لضمان تطوير وبلورة هذه المعرفة، وتحقيق انتشار أوسع لها، وكل هذا لتحقيق الصالح المجتمعي.

ويرى البعض أن مجتمع المعرفة المعاصر يتميز بسمات وخصائص نذكر منها[6]:

- انفجار المعرفة وتوظيفها حيث يتم استخدام المعلومات بكثافة في كافة مجالات الحياة سياسيا واقتصاديا وثقافيا، من خلال الاعتماد على الأوعية والوسائط التكنولوجية الحديثة كشبكات الاتصال والحاسوبات وغيرها.
- التسارع في المعرفة وتدفقها، كما يضمن مجتمع المعرفة احترام القيم الثقافية والخصوصية الثقافية للآخر.
- التطورات التكنولوجية وتطبيقاتها.
- استثمار الوقت وتجويده، مما ينعكس ايجابيا على تحسين المستوى الاجتماعي للأفراد.

- تطوير البحث العلمي بجوانبه النظرية والتطبيقية واعتماد نتائجه كموارد اقتصادية من خلال تزويد المؤسسات والشركات الكبرى بنتائج الأبحاث مما يزيد من الإنتاجية والمردودية والجودة في هذه المؤسسات والشركات، مقابل ضمان مصادر تمويل للباحثين ومراكز البحث أي توفير المستلزمات للبحث ودعمه.
- زيادة توليد المعرفة حيث أن مجتمع المعرفة يقوم على اقتصاد المعلومات من خلال جمعها وتخزينها واسترجاعها في أي وقت وبأسرع طريقة وهو الأمر الذي يسهل انتشارها بنطاق أوسع.
- تطبيق الجودة الشاملة وإتقان إدارتها في كل مجالات الحياة، كما يمكن توفير فضاء وجو سياسي حر يضمن الحرية ويسهل الاطلاع على المعلومات وسرعة وسهولة انتقالها .

هذا بالنسبة لمجتمع المعرفة، أما مجتمع المعلومات، فقد تحددت مميزاته وخصائصه بصورة موجزة وفق ما جاء في التقرير الدولي عن المعلومات، الصادر عن اليونسكو العام 1997،1998 فمن خصائصه[7]: استخدام المعلومات كمورد اقتصادي مهم، وذلك على اعتبار إمكان الاستفادة منها في الارتفاع بمستوى كفاءة المنظمات والهيئات والمؤسسات المختلفة، وتشجيع الابتكار وزيادة القدرة على التنافس من خلال تحسين نوعية الإنتاج، أيا ما يكون شكل هذا الإنتاج.

- انتشار استخدام المعلومات بين أفراد الجمهور العام بحيث يمكنهم الاعتماد عليها في أداء مختلف أوجه النشاط اليومي والاستعانة بها في تحديد اختباراتهم ، بل والتعرف بفضل هذه المعلومات على حقوقهم المدنية وإدراك حدود مسؤولياتهم الاجتماعية والسياسية، والارتفاع بمستوى احتياجاتهم ومطالبهم في مجال الخدمات الاجتماعية كالتعليم والثقافة.
- إمكان تطوير قطاع معلوماتي داخل النسق الاقتصادي تكون مهمته تقديم التسهيلات والخدمات المعلوماتية للأفراد والمؤسسات وتطوير الصناعات المستخدمة في توفير المعلومات والحصول عليها من خلال شبكة المعلومات العالمية، ومن أهم الملاحظات التي سجلها التقرير أن هذا القطاع ينمو بسرعة فائقة أكثر مما يحدث في أي قطاع آخر من قطاعات الاقتصاد في كل مجتمعات المعلومات بغير استثناء.

إن الثورة المعرفية ومجتمع المعرفة يتميز بقوته في عدة قطاعات أساسية هي : استخدام تكنولوجية المعلومات والاتصالات، والملكية الفكرية، والعلامات التجارية، والخدمات المالية، وقواعد البيانات، وخدمات الترفيه، التكنولوجي ا الحيوية[8]

معوقات إقامة مجتمع المعرفة

يذكر العديد من الباحثين والمفكرين لا سيما المستشرقين منهم إلى أن الثقافة العربية وما تحمله من مكونات واتجاهات وقيم لا تشجع على الاتجاه نحو الالتزام بالتفكير العلمي والتمسك بالآليات المنطقية، وانتهاج المناهج العلمية، وممارسة العمليات العقلية في مجملها في النظر لمختلف المشكلات والقضايا، حيث وصفوها بأنها ثقافة تغلب عليها الخرافة، كما تتمسك بالعاطفة كثيرا، وفي نظرهم أن التراث الفكري في مجمله تقوقع على ذاته وأصابه الجمود، فلم يمتلك

المناعة الذاتية والقدرة على التجدد لمواكبة العصر وما يحمله من تطورات وتحديات، وبالتالي حسبهم أن العقلية العربية عاجزة عن الإبداع وهي عقلية ذات خصائص تجزيئية تحليلية، وبالتالي لا يمكن أن نعول على التراث العربي كقاعدة فكرية وعلمية لإيجاد بناء معرفي متطور.

غير أن الكلام السالف الذكر إذا نظرنا إليه نظرة نقدية موضوعية فليس كله صواب فبعض ما جاء من وصفهم وكلامهم إن جانب الصواب فهو ابن سياقه الزمني وتحديدا عصر الانحطاط الذي عرفته البلاد العربية، كما أن بعض الأحكام التي أطلقوها ليست من خصائص الثقافة العربية في شيء.

فالتاريخ يبرز ما كان للعرب من مساهمات قيمة في إثراء المعرفة البشرية، وخير مثال ما شهده العصر العباسي في القرن الثامن الميلادي، حيث عرف ثورة علمية لا تقل أهمية عن تلك التي قامت في أوربا خلال القرن السابع عشر، وكان من الأسباب المشجعة على الحراك العلمي المثمر الذي شهده العصر العباسي هو السلطة السياسية التي كانت قائمة آنذاك، إضافة إلى الفعالية التي كانت تزخر بها البنى الاجتماعية والثقافية في ذلك الوقت، والاهتمام بالنخبة والباحثين في ذلك الوقت، وتوفير كل ما يحتاجونه، والانفتاح على الحضارات العالمية، خاصة اليونانية، حيث نشطت حركة الترجمة الكبرى والتي ارتبطت بالبحث العلمي والإبداع[9].

وفي وقتنا الحاضر يشكو البحث العلمي في العديد من البلدان العربية من ضعف في مجالات البحث الأساسي وشبه غياب في الحقول المتقدمة مثل تقانة المعلومات والبيولوجيا الجزئية، ويعاني البحث في الوطن العربي من غياب الدعم المؤسسي له اذ لايتجاوز انفاق الدولة على البحث العلمي 2 % ويدفع أغلبه رواتب وأجور .إضافة إلى ذلك يعاني البحث العلمي من انخفاض إعداد العاملين فيه .فلا يزيد عدد العلماء والمهندسين العاملين في هذا المجال عن 371 لكل مليون من السكان مقارنة مع متوسط عالمي يبلغ 979 لكل مليون، بينما هاجر من الوطن العربي حوالي 15000 طبيب.

كما يمكننا القول أن من عقبات الوصول إلى بناء مجتمع المعرفة العربي هو الأزمات التي تعانيها اللغة العربية كأزمة تقانات المعلومات ، وتراجع عمليات التعريب، وتراجع دور المجامع اللغوية العربية وغياب التنسيق بينها، وزاد من ذلك أيضا القصور في عملية الترجمة في العلوم التقانية والعلمية والإنسانية أيضا، وتدني الوعي بأهمية اللغة في عمليات التنمية، وغياب رؤية إستراتيجية للإصلاح اللغوي وما يتطلبه العصر من معالجة اللغة ألياً باستخدام الحاسوب بعد أن أصبح من الضروري العمل على تقوية الثروة اللغوية العربية، التي تمتاز بالعالمية وبقدرتها الفائقة على استيعاب الابتكارات التكنولوجية والمعلوماتية[10].

الحريات بأشكالها المختلفة تعد أبرز سمة من سمات البيئات المحفزة للمعرفة. وقد أصبحت هذه المسلمة عنواناً للعصر، ومرشدا لجميع تجارب النهوض المعرفي، فكل بيئة تمكينية راعية للحريات توفر إطاراً ملائماً لقيام مجتمع المعرفة. والمعرفة والحرية وجهان لعملة واحدة. وفي معرض التفكير بالبيئة السياسية المؤطرة للمعرفة كان الاهتمام بمسألة تراجع الحريات في الوطن العربي. كما تعرض في تحليله للبيئة الاقتصادية، إلى استمرار غياب الحريات في المجال الاقتصادي، موضحا أن الطفرة النفطية لم تدعم الحريات الاقتصادية. كما أشار إلى واقع حرية الملكية الفكرية، وفي الجانب الثقافي، وضع اليد على قيود المعرفة وتصاعد اتجاهات التشدد الديني.

فمنذ بدايات عقد التسعينات من القرن الماضي، اشتد الانتباه إلى الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري خدمة لمفهوم التنمية الإنسانية، وعملت الأمم المتحدة من خلال برامجها الإنمائية على أن للتنمية الإنسانية مزايا ثلاث، أولها هو الاعتقاد بأن الثروة الحقيقية للأمم تتمثل في البشر، وهذه الأخيرة تسهم في توسيع خيارات البشر، ثم هي ثالثا حق البشر في هذه الخيارات التي تعبر عنها الأحقيات، وهذه الأحقيات تتجاوز الحياة الطويلة بصحة جيدة والحصول على

المعرفة وتوفير احتياجات العيش اللائق، لتشمل حسب مفهوم التنمية الإنسانية الحق في الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية[11].

أما في المستوى الاجتماعي فقد أشار إلى أن استمرار حرمان المرأة العربية من كثير من حقوقها يضاعف النقص في البيئة التمكينية التي يفترض أن تكون رافعة للمعرفة. ومن خلال كل هذه العناصر عمل الفصل على تسليط الضوء على كثير من الإكراهات التي ما تزال تحاصر الأمل في إنعاش أوضاع المعرفة العربية. وفي محور آخر، تناول الفصل بطريقة تمهيدية البحث في موضوع المؤسسات والقوانين ومختلف العناصر التي تمكن من المراجعة والمراقبة والمحاسبة، لتضمن لمجتمع المعرفة الدعم والرعاية. ثم توقف أمام محور آخر تناول فيه مسارات البيئة التمكينية العربية، موضحا أنه لا سبيل لولوج مجتمع المعرفة إلا ببناء قواعدها، أي بناء ما يؤهل المجتمع العربي لإنتاج وإبداع المعرفة.

البيئة الضرورية لإيجاد مجتمع المعرفة:

تواجه الدول العربية العديد من العوائق التي تمنع وتحد من عمليات اكتساب المعرفة إنتاجا ونشرا وتوظيفا، حيث أن هذا الأمر الأخير يخضع لعوامل سياسية، اجتماعية، اقتصادية، وثقافية، وهذا ما يبرز حجم المعوقات لإقامة مجتمع المعرفة، الذي يتطلب بنى مؤسسية قوية ترافقها إرادة سياسية نابعة من حكم صالح رشيد، تنمي هذه البنى وترعاها وتقويها، حتى نتمكن من الوصول إلى مستوى نكون فيه قادرين على إنتاج المعرفة وندرك كيفيات توظيفها.

ويأتي على رأس العوامل الداعمة لبناء مجتمع المعرفة هو وجود نظام حكم ديمقراطي رشيد يضمن نجاح التنمية الإنسانية من خلال ضمان حقوق الأفراد في المشاركة السياسية ، إضافة إلى الاهتمام بالبحث العلمي ودعمه، والتخطيط للقضاء على الأمية بصفة نهائية كلية، وكذا ضمان حقوق الفرد في التعلم، هذا إضافة إلى ضمان الحرية في التعبير والتفكير والرأي، فهذه الحقوق مجتمعة تسهم في التمهيد لبناء مجتمع المعرفة.

ومن الدعائم الدالة على أن الحق في التعلم والتعليم يسهم في تحقيق التنمية البشرية على المستوى الفردي والجماعي مما ينعكس إيجابا على المساهمة في بناء مجتمع المعرفة، هو أن الدين الإسلامي أعطى أهمية كبيرة للعلم، وكان أول ما نزل من القرآن الكريم على النبي محمد ﷺ :"اقرأ باسم ربك" [12]، وجاء في حديثه ﷺ :"طلب العلم فريضة على كل مسلم"، وكان المسلمون في العصور الماضية قد أنفقوا كثيرا في سبيل العلم، وقام الحكام والأمراء في الكثير من الأزمان والأمصار بتشجيع العلم والبحث، فأغدقوا أموالا كثيرة في سبيل ذلك، وشجعوا العلماء على تطوير العلوم وإثرائها، فكان هارون الرشيد قد شجع ذلك من خلال اهتمامه وتشجيعه لحركة الترجمة ونقل العلوم، فمنح ترجمة الكتاب ونقله إلى العربية وزنه ذهبا.

وإذا تتبعنا المراحل المفصلية والرئيسية التي مر بها المنحنى التطوري للمعرفة، نجد أن المعرفة كانت من المعطيات المسلم بها والتي وصفت ما أنجزه الجنس البشري وما أحدثه من تراكم معرفي على ممر العصور وتعاقب الأجيال، ثم أصبح الإنسان في مرحلة لاحقة يعيش مرحلة النقل المنظم للتراكم المعرفي مع رفع مهارات وإمكانية التعامل معها، حيث اعتمد الإنسان في هذه الفترة على تكوين رأس المال البشري لتعقب هذه المرحلة مرحلة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية والتأكيد على أهمية التعليم والتأهيل المهني لإكساب البشر قدرات تمكنهم من التعامل بكفاءة مع ما يكتسبونه من علم[13]. وهناك العديد من القيم الإنسانية العالمية التي تشترك فيها الإنسانية جمعاء، تشكل شروطا جوهرية لإقامة ونماء مجتمع المعرفة ويتعلق الأمر بالعدالة في منح فرص متساوية في الوصول إلى مصدر وموارد المعلومات، وكذا الحصول عليها، هذا بالإضافة إلى الديمقراطية، واحترام الآخر الأجنبي وقبوله، واحترام التنوع، والعمل على الحد وإلغاء التشريعات أو الآليات وكل ما من شأنه التأثير سلبا على استخدام سلطة المعرفة من قبل مالكها.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أقرت ضمن القرار رقم 59 لعام 1946 الحق في تداول المعلومات ونشرها، فهي بمثابة المعيار الذي تقاس به جميع الحريات، التي تعمل الكثير من الجمعيات العالمية خصوصا غير الحكومية على حمايتها.

وكانت الدول القطرية في مرحلة ماضية ليست بالبعيدة قد عملت جاهدة لفرض رقابة عن المعلومات من حيث منشئها، أو استيرادها من ثقافة أو حضارة أخرى، كما كانت تتدخل في تخطيط مناهج التعليم وطرائقه، غير أن الوضع حاليا قد تغير فقد أصبح من الصعب ممارسة الحظر المعلوماتي، وذلك نتيجة لاستحالة السيطرة الكلية والتامة على جميع المعلومات التي تصل إلى متناول أيدي الأفراد وعقولهم، خصوصا وأن الوسائط والأوعية التي أصبحت تحمل المعلومة صارت أكثر تطورا وأكبر سرعة، بل أكثر من هذا صارت المعلومات غير مرئية وغير ملموسة، وتحدت الرقابات الكلاسيكية المقامة على الحدود، حيث ألغيت جميع العوائق والموانع التي تمنع تدفق المعلومات، كما أفشلت محاولات المنع والسيطرة والتحكم في نوعية المعلومة التي كانت تقوم بها العديد من الأنظمة، من أجل ترسيخ مبادئ وقيم تتماشى والأيديولوجية المتبناة، مما يحقق ولاء فرديا وجماعيا أكثر.

يقول walter. B. Wriston في كتابه :" The Twilight of Severigntg" إن ثورة المعلومات تشكل مصدر تهديد للسلطة السياسية القائمة أي أفول السيادة، فالمعلومات كما يقول بقيت مقدسة من أيام أفلاطون حتى هذا اليوم، ويكمل قائلا: إن ثورة المعلومات تهدد مصداقية الزعامة واستقرار نظام الحكم، ويضيف مثلما أن انتشار المعلومات يهدد السيادة فان نقصها يؤدي إلى أفول السيادة أيضا لأن الانغلاق في عصر المعلومات سيؤدي إلى ثورة اجتماعية عارمة[14].

وكانت بعض الأبحاث والدراسات التي أجريت في بعض بلدان العالم حول العلاقة بين متغيري توفر المعلومات ومدى شفافيتها وبين مستوى الأداء الديمقراطي، فكان من بين ما توصلت إليه هذه الدراسة أن التدني الحاصل والملحوظ في الأداء الديمقراطي في بعض البلدان العربية سببه يعود إلى التعتيم المعلوماتي الممارس، إضافة إلى السيطرة التامة لأجهزة الحكم على القوى الرمزية المتمثلة في الإعلام والتربية والدين.[15]

وإذا كانت المعرفة هي الأساس للمجتمع المعرفي، فهذا الأخير لا يعتمد فقط على البحث العلمي والطرائق التقليدية للعلم، وإنما تنتج المعرفة من صنوف التعبير الفني والأدبي والأعمال الإنتاجية العلمية والثقافية، وفي ظل الوتيرة التحولية والتطورية التي شهدتها المجتمعات خصوصا في وقتنا المعاصر، فقد أصبحت المعرفة هي الجسر الموصل لتحقيق الحرية والعدالة والكرامة للإنسان[16].

وبدون شك أنه لا يوجد وجه أو مجال للمبالغة في أن العولمة والمعرفة سوف يصبحان بما يحملانه موضع اهتمام العلماء في السنوات القادمة، فمنذ عقود التسعينات من القرن الماضي فتحت العولمة الفضاء المعلوماتي على مصراعيه أمام تدفق المعلومات، وتراكم المعرفة، ومن أبرز ملامح مجتمع المعلومات الكوكبي أو العالمي هو قوة تدفق المعلومات عبر شبكة الأنترنت، ولا يمكننا الانخداع فالمعلومات بذاتها لا تمثل معرفة، ذلك لأن المعرفة هي محصلة التفكير التحليلي والنقدي القادر على صياغة البنى المعرفية المترابطة، وتشبيك المعلومات للوصول إلى استبصارات حقيقية بمشكلات الواقع في الوقت الحاضر والى استشرافات دقيقة بآفاق المستقبل ... وأن تحويل المعلومات إلى معرفة هو التحدي الأكبر أمام مستخدمي ثورة الاتصالات وشبكة الانترنت، فان الخطوة التالية في التطور تتمثل في الانتقال من نموذج مجتمع المعلومات إلى نموذج مجتمع المعرفة[17].

وقد أشارت لجنة ماكبرايد عام 1980 إلى أن أهمية المعرفة تبرز من خلال أنها تشكل مصادر القوة في مجالات الحياة، حيث يقول المفكر الانكليزي " ماكنيز" في هذا الشأن أن الفكر الليبرالي يقوم على أساس أن المواطن الذي يعمل

ويحصل على أكبر قدر من المعلومات، يعمل بشكل رشيد ضمن السياق الديمقراطي، لكن ماذا يمكن أن يحدث لو أن التغطية الإعلامية أصبحت محكومة بنوعية من المضمون تركز على الإثارة والربح[18].

أما الضمانات الأساسية والرئيسية لبناء مجتمع المعرفة فهي كثيرة ومتعددة يأتي على رأسها في المقام الأول، وجود منظومة قانونية وتشريعية تدعم إشاعة الحرية، واعتماد الشفافية في الحصول على المعلومات والمعارف، وكيفيات استخدامها، كما تسهم هذه المنظومة القانونية في توفير بيئة ومناخ ديمقراطي يضمن الحق في الاختلاف و احترام التنوع، ويشع التجديد والإبداع.

وبالتالي فان بناء مجتمع المعرفة بالمواصفات المعاصرة في البيئات والبلدان المتطورة يتطلب توفر مجموعة من الشروط الضرورية يأتي في مقدمتها إحقاق الحرية قانونا، وضمانها واقعا ممارسا في الرأي والتعبير، والحرص على تكوين وتدريب موارد بشرية يمكنها أن تشكل طلائع تمتلك قوة العمل والمعرفة، إضافة إلى القضاء الكلي على مرض الأمية، والعمل على تطوير الثقافة، والاهتمام بتوفير نظام تعليمي متطور يهدف إلى بناء الفرد، ويعمل على التمكين من ابتكار المعارف، وتحديد نوع المعارف المناسب والضروري لكل وقت ومرحلة، والوصول إلى اختراع براديغم بخصوصية ثقافية محلية يستجيب لعلاج المشكلات ، إضافة إلى استخدام وتوظيف المعرف خدمة للفرد والمجتمع، ومن أبرز العوائق التي تحيل دون بناء مجتمع معرفة عربي نجد أزمة التعليم أو السياق التربوي التعليمي بصفة عامة .

*أزمة السياق التربوي والتعليمي في الوطن العربي.

هناك صلة وثيقة بين التعليم والمجتمع, فلا يمكننا أن نتصور منظومة تربوية أو تعليمية أو تكوينية في أي مجتمع, وفي أي بلد كان, منعزلة أو منفصلة عن المجتمع, والنظام التعليمي يعول عليه في بناء الدول بناء علميا محكما, وذلك من خلال ما يقدمه من قوى بشرية تتمتع بقدرات علمية وتكوينية في تخصصات ضرورية تقوم عليها عملية البناء والتنمية, والإقلاع الحضاري.

ويرى العديد من الباحثين أن المؤسسات التعليمية في المجتمعات التي هي في طريق النمو, وتشهد عمليات تحول وتغير في نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, على قدر كبير من الأهمية, فالتغيير المنشود والناجح لابد وأن تكون خططه منسجمة مع السياسة التعليمية المنتهجة, ذلك أن النظام التعليمي قد يعمل على إنجاح مشروعات التنمية, كما قد يكون سببا في تكريس الفشل وتدعيم التخلف, ونظرا لخطورة هذا الدور, فتعمد كل البلدان والدول على تأكيد ضرورة إشراك المؤسسات التعليمية في تحقيق التنمية في شتى الجوانب[19]

وكان النظام التعليمي في الجزائر بعد الاستقلال قد شهد الكثير من التحولات, فكان تبني المنهج الاشتراكي قد أتاح مجانية التعليم وإجباريته لكل جزائري, وعرفت المنظومات التربوية والتعليمية تجارب عديدة متنوعة, كانت في أغلبها مرتبطة بأشخاص الوزراء في الحكومات, فكلما جاء وزير ألغى التجارب السابقة تماما وجاء بالجديد, في ظل تجاذبات أيديولوجية خضعت لها المنظومة التعليمية, , ولكن السلبي في كل هذه العمليات هو بروز خلل بنائي في النظام التعليمي في الجزائر في ظل غياب التخطيط الواعي والسليم, فكان هناك عدم توازن في الزيادة بين عدد التلاميذ والطلاب, وزيادة عدد المدرسين والكفاءات العلمية, كما كانت عمليات التحديث في المنظومات التعليمية و التربوية تتم دون إشراك رجال التربية والتعليم في وضع الخطط اللازمة لذلك, إضافة إلى عدم وجود أجهزة مركزية وطنية لتطوير مناهج التعليم, وحتى وإن وجدت فهي ضعيفة المردودية, وأصبح معظم محتويات ومقررات التعليم عبارة عن معلومات تصنف في خانة الترف العلمي, مما عطل إنتاج الطاقات القادرة على القيام بالعمل المنتج والمساهمة في مشاريع التنمية والتطوير, كما أصبحت الموازنة بين عدد الخرجين بالشهادات العلمية وفرص الشغل غي متوازنة إطلاقا.

وفي ظل واقع النظام التعليمي الحالي في الجزائر, برزت النظرة السلبية للمجتمع تجاه النظام التعليمي ومؤسساته المختلفة, فيظهر في واقع الأمر ثقة مهتزة بين الفرد ومعلميه, بل يتعدى الأمر ذلك فيصبح رجل التعليم والتكوين مصنفا

ضمن الطبقات الضعيفة الهينة في المجتمع, مما يجعل منه محل سخرية وتهكما, ويظهر هذا بجلاء في مجتمعنا الجزائري, خاصة من خلال أساليب الفكاهة الساخرة وإطلاق العديد من النكت الاستهزائية تجاه رجال التعليم, وكل هذا يفقد العملية التعليمية دورها الجوهري والأساسي في حياة المجتمع, فيضعف غرس الولاء للوطن والتمسك بالمثل والقيم الايجابية خاصة في ظل تحديات مجتمعية يعيشها الشباب, أفرزتها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها الجزائر خاصة في فترة ما بعد أكتوبر 1988.

فأثرت هذه التحديات المجتمعية على علاقة الشباب بوطنهم, وبأسرهم, فأصبحت الكثير من الأسر غير قادرة على أداء واجباتها الاجتماعية والضبطية تجاه أعضائها خاصة الشباب منهم, مما شجع على وجود مناخ ملائم لظهور الانحراف الاجتماعي بصوره المتعددة والمختلفة, مما هدد أمن الفرد والمجتمع.

وكان صموئيل هنتنجتون قد أشار إلى علاقة التعليم بالعوامل المجتمعية داخل المجتمع, فأبرز أن للتعليم علاقة بحالات اللاستقرار السياسي والاجتماعي, وذلك بسبب عدم مواكبة محتويات التعليم للتغير الحاصل على مستوى المجتمع المحلي, وعلاقته بالمحيط العالمي, إضافة إلى انتشار البطالة بين الخرجين, وأصحاب الشهادات العليا, مما يؤدي إلى تعزيز قيم اللاانتماء للوطن بين الشباب والشعور بالاغتراب وعدم الرضى, وكل هذه العناصر مجتمعة مع ظروف ملائمة تشكل ممهدات لأحداث وأفعال العنف والثورة في المجتمع, وخاصة المجتمعات السائرة في عملية النمو والتحديث.

ولكي تؤدي المؤسسات التعليمية في كل الأطوار الدور المنشود في إحداث التغيير الايجابي من خلال قيادة حركة التغير الاجتماعي، مما يتطلب تقييم الواقع التربوي واكتشاف نقاط الضعف فيه، ومقاربتها بالتحديات الوطنية والقومية والعالمية.

حيث أن تكوين رأس مال معرفي خصوصا لدى فئة الأطفال والشباب وحتى الكبار، وبلا شك فقد أثبتت العديد من الأبحاث والدراسات أن الفجوة عميقة وهي في تزايد يومي مستمر بين تشكل رأس المال المعرفي في البلدان العربية والثورة المعرفية المتسارعة التي يشهدها العالم المتقدم، كما نسجل تفاوتات كبيرة في نوعية رأس المال المعرفي المحصل أو المكتسب بين دولة عربية وأخرى، بل بين مختلف الفئات داخل الدولة الواحدة.

إن أزمة مجتمع المعرفة العربي نابعة من جملة أسباب كالخلل في الأداء السياسي والأخطاء في عمليات التنشئة، وضعف أنظمة التعليم الجامعي، وما قبل مرحلة التعليم الجامعي، وقلة الاهتمام بالبحث العلمي واستيراده من الخارج، ناهيك عن ارتفاع معدلات الأمية خاصة مع زيادة معدلات التسرب عبر مراحل التعليم ما قبل الجامعي.

كما أن أوضاع التعليم في الوطن العربي رغم المجهودات المبذولة لا يزال التعليم في البلدان العربية يعاني العديد من الصعوبات من أبرزها عدم تحقيق كل الأهداف المسطرة كلية، هذا بالإضافة إلى عدم الالتزام بالمعايير العالمية التي تضمن وجود الحد الضروري، هذا بالإضافة إلى العجز عن تحقيق هدف التعليم للجميع في العديد من البلدان العربية.

ورغم أن المنطقة قد أنفقت 05% من ناتجها المحلي الإجمالي و20% من ميزانيات حكوماتها على التعليم خلال الأربعين عاماً الأخيرة، إلا أن نحو ثلث السكان الكبار فيها عاجزون عن القراءة والكتابة، فلا يزال نحو 60 مليون من سكان الدول العربية أمّيين، ثلثاهم من النساء. فضلاً عن ذلك فلن يستطيع إلا النذر اليسير من البلدان العربية تحقيق الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية والخاص بضمان التعليم الأساسي للجميع بحلول عام 2015 وتدلّ الإحصاءات المتوافرة على وجود ما يقارب تسعة ملايين طفل في سن التعليم الأساسي في الدول العربية خارج المدارس، ومن يبقون لا تتجاوز خطاهم عتبة التعليم الأساسي بنسبة كبيرة تناهز 40% في سبعة بلدان عربية، ، مما يصعب على

تلك البلدان الانخراط في الاقتصاد القائم على المعرفة والذي يتطلّب معارف نظرية وتقنية لا يمكن اكتسابها إلا في مراحل تعليمية تلي مرحلة التعليم الأساسي. يضاف إلى ذلك أن التعليم الجامعي لا يتوافق بالضرورة مع متطلّبات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة الذي يعتمد بشكل أساسي على العلوم المتخصّصة، والتقنيات الحديثة، وثورة الاتصالات، والانفتاح على المكاسب المتطورة للمعرفة. ويشكّل هذا الأمر عائقا أمام تكوين رأس مال بشري عالي الكفاءة، قادر على الابتكار والإبداع والتجديد، والوفاء باحتياجات سوق العمل.

الخـاتمة:

إن العديد من الأبحاث والدراسات حول العوامل السوسيوثقافية اللازمة لإقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي، تبرز وتؤكد أن البلدان العربية لا تزال بعيدة عن توفير البني الاجتماعية والثقافية التي تسهم بدورها في إيجاد بيئة ومناخ يشجع على زيادة الاهتمام بالرأس المال البشري، الذي يعتبر المفتاح الرئيسي لأي نوع من أنواع التنمية، وبالتالي فإيجاد المناخ السياسي الذي يدعم إقامة نظام حكم يمتاز بالرشادة والحكامة، سيؤدي إلى تشجيع الحريات وإرساء مبادئ الديمقراطية، وضمان الحقوق، وترسيخ العدالة، إضافة إلى تحمل المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية مسؤولياتها الملقاة على عاتقها في التعليم والتكوين والتطوير، والعمل على تشجيعها وتطوير مناهجها، ووضع سياسات ومخططات للقضاء الكامل على الأمية، والاهتمام بالمواهب والعقول المفكرة والمبدعة، وتشجيع إنتاج المعارف، ووضع آليات تسهل استيعابها، وإيجاد خطط لكيفيات توظيفها، كل هذه العوامل مجتمعة تعمل في لحظة تتوحد من خلالها لتقليص الفجوة وضمان السير الناجح نحو بناء مجتمع المعرفة.

قائمة المراجع:

1- منصور الزامل: واقع إفادة الجامعات العربية من خدمات المعلومات المقدمة عبر شبكة الأنترنت، مجلة مكتبة فهد الوطنية، م11، ع 2،ص23، ص28.

2- هشام الحراك: الأطفال مستقبل الأمة، www.adabatfal.com

3-أحمد حسين الصغير: التعليم الجامعي في الوطن العربي، تحديات الواقع ورؤى المستقبل، عالم الكتب، القاهرة، 2005، ص42.

4- محمد بن أحمد : الثقافة والتنمية في عصر العولمة، عن كتاب السياسات الثقافية من أجل التنمية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2002،ص26.

5 -ناريمان إسماعيل متولى : اقتصاديات المعلومات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، .1995ص27.

6- محمد المنيع: متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم للندوة الدولية حول الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي، الرياض، 2002.

7 - أحمد أبو زيد: المعرفة وصناعة المستقبل، كتاب العربي، رقم 61، الكويت، 2005، ص117،ص118.

8- ذياب، مهدي وجمال، نادية : الجامعة ومجتمع المعرفة – التحدي والاستجابة،المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2006.

9-تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، ص44.

تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، ص121-122.-10

11- نادر فرجاني: التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية، دور التعليم العالي والبحث و التطوير التقاني، مركز المشكاة للبحث، مصر، من خلال 1999 www.almishkat.org2

12-.01- سورة العلق، الآية

13- محمد عابد الجابري وآخر: التنمية البشرية في الوطن العربي. الأبعاد الثقافية والمجتمعية، سلسلة دراسات التنمية البشرية، رقم 2 صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"الاسكوا" وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، 1995، ص18.

14- تيسير مشارقة: قضايا إعلامية معاصرة من منظور ميديولوجي، مركز الوطن للنشر، فلسطين، 1999، ص.63.

15- صابر فلحوط وآخر: العولمة والتبادل الإعلامي الدولي،دار علاء الدين، دمشق،1999، ص04.

16- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، ص37 .

17 - يسين السيد: الادراكات العربية لعصر العولمة، www:addustor.com

18- سليمان صالح: أخلاقيات الإعلام، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2002، ص191.

19- الفاروق زكي يونس: تنمية المجتمع في الدول النامية, مكتبة القاهرة الحديثة, القاهرة, 1967, ص283.